إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب ٢٠١١ – ٢٠١٦

الملخص التنفيذي

www.education.gov.qa

تمهيد

تمهيد

إن الأهمية البالغة التي توليها دولة قطر للتعليم ليست بحاجة إلى شرح أو توضيح , وقد أكدها دستورها الذي ينص على أن التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع تكلفة الدولة و ترعاه ، وتسعى لنشره وتعميمه . كما أكدتها رؤية دولة قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي اعتبرت التنمية البشرية ركيزتها الأولى لأنه لا تنمية ولا تقدم بدون تعليم متطور وخدمات تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتلاءم مع حاجة سوق العمل وطموحات وقدرات كل فرد .

وتحقيقاً لأهداف رؤيتنا الوطنية كان لابد من إعداد إستراتيجية قطاع التعليم و التدريب التي تحدد سبيل بناء نظم تعليمية متقدمة ، وتوفير فرص التعليم و التدريب المتميز للمواطنين ، وإتاحة مجالات متنوعة لتطوير أنفسهم ببذل أقصى طاقاتهم ، وإعدادهم للنجاح في عالم متغير يشهد زيادة كبيرة في المتطلبات التنقية المعقدة ، فضلاً عن تمكينهم عن خوض غمار التنافسية العالمية .

لقد استندت إستراتيجية قطاع التعليم و التدريب على أسس عملية ومنهجية توازن بين الواقع و المنشود ، وحددت معالمها من خلال نتائج ومشاريع وبرامج تساعد على السير بخطوات ثابتة نحو استشراف المستقبل الذي تتحقق فيه رؤى قيادتنا الرشيدة .

وعلينا جميعاً أن نلتزم بالأهداف الطموحة لهذه الإستراتيجية وأن نبذل أقصى الجهود لتحقيقها.

الشيخة هند بنت حمد آل ثاني

مقدمة

مـــقـدمـة

إن رؤية قطر ٢٠٣٠ استمدت انطلاقتها من إرادة سياسية بقيادة رشيدة ومعطيات ميدانية قوية .. فبدءً من التقدم المطرد الذي حققته دولة قطر من العوائد المالية الكبيرة من قطاع النفط والغاز، ومروراً بالخطوات الكبيرة التي قامت بها الدولة نحو بناء منظومة تعليمية استفادت من أفضل التطبيقات الدولية وملاءمتها مع الاحتياجات الوطنية .. ووصولاً لما أكدت عليه إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب ٢٠١١- ٢٠١٦ في حق جميع المواطنين القطريين في الحصول على الفرص التعليمية والتدريبية التي تنسجم وتتسق مع قدراتهم واهتماماتهم، وتعدهم بشكل أفضل للمشاركة في قوة العمل، وتعزيز قيمهم وانتمائهم .

إن استمرار هذه النجاحات بشكل متزايد سيعتمد على تمكن دولة قطر من المنافسة على المستوى الدولي في الاقتصاد المبني على المعرفة، وعلى تنوع الاقتصاد في المستقبل لذا سيكون تعليم القطريين وتدريبهم أمراً في غاية الأهمية لمواصلة التقدم والازدهار .. وستستفيد دولة قطر من جميع المزايا التي يوفرها التعليم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .

ومن هنا انطلقنا في المجلس الأعلى للتعليم بالعمل بصورة متناغمة ومتجانسة مع شركائنا في بلورة ركائز رؤية قطر ٢٠٣٠ ضمن إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب والتي تضمنت – ٢١ نتيجة و ٣١ مشروعاً – ننشد من خلال تنفيذها إعداد مواطني دولة قطر ليصبحوا جزءاً من القوة الاقتصادية الدافعة في الدولة، وتوفير التعليم الذي يجعلهم متكاملي الشخصية ومشاركين بفاعلية في بناء المجتمع إضافة إلى تحقيق العدالة وبناء ثقافة تدعم الابتكار في العلوم والطب والصناعة، إن شمولية الإستراتيجية لقطاع التدريب من مميزات هذه الإستراتيجية حيث سيحظى هذا القطاع بالاهتمام المستحق والمنشود لشمولية واستمرارية التأهيل للموارد البشرية وتفعيلها لتتيح فرص تطوير وتأهيل المورد البشري بصورة دائمة .

إننا لم ننشد التقليدية في إعداد الخطط التنفيذية بل كنا وشركاؤنا الأساسيين مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وجامعة قطر نمتلك الطموح والإرادة والكفاءات الوطنية الماهرة ولدينا مقومات جاءت من عملنا الدؤوب خلال الفترة الماضية في تطوير التعليم والتي أهلتنا للعمل في تنفيذ الخطط بصورة متسارعة ومدروسة وتتخذ مبدأ قياس الأداء والإنجاز بأدوات تتسم بالقياسية والاستمرارية والمنهجية وموازية لعمليات التنفيذ لتمكن المجلس الأعلى للتعليم والقطاعات المشاركة من تقييم وتقويم البرامج والمشاريع المتضمنة في الإستراتيجية من خلال الاستفادة من التقنيات العالية والتطبيقات التكنولوجية الجيدة في هذا المجال .

إن جميع المنتسبين للمجلس الأعلى للتعليم سيعملون بالتزام وطني ومهني كامل ومنهجية عالية وشراكات متكاملة مع المؤسسات الحكومية والمدنية وكل أفراد المجتمع القطري على تحقيق مستويات تطبيق عالية الجودة في تنفيذ إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب ٢٠١١ – ٢٠١٦ .

سعد بن إبراهيم آل محمود
وزير التعليم والتعليم العالي
الأمين العام للمجلس الأعلى للتعليم

المحتويات

تمهيد	١
تقديم	٣
ملخص	٦
مقدمة	٧
الإصلاحات التعليمية الحالية	٨
الحاجة للتحسين المستمر	٨
الصفات المطلوبة للتعليم ونظام التدريب في قطر	٩
وضع الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب	١٠
عناصر التعليم والتدريب الأساسية والمشتركة	١٢
تحسين التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر	١٦
تحسين التعليم العالي	٢٠
تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني	٢٢
تعزيز البحث العلمي	٢٤

الملخص التنفيذي

سوف تحتاج قطر لتحقيق النجاح في السوق العالمي إلى الاستمرار في القيام باستثمارات كبيرة في مجال التعليم والتدريب، لإعداد مواطنين مؤهلين وعلى استعداد لدعم الصناعة والعلوم والطب...

الملخص التنفيذي

مقدمة

حددت دولة قطر في عام ٢٠٠٨ –بعد عدة سنوات من التخطيط الشامل والتحليل – أهدافاً وقيماً وطنية طويلة الأجل في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وقد حددت هذه الرؤية الأهداف التي ستسعى قطر لتحقيقها لتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتسلط الضوء على المسارات والخيارات التي ستحدد معالم المجتمع القطري على مدى العقدين المقبلين. كما أن هدف الإستراتيجية الأول الأكثر طموحاً هو تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على استدامة تنميتها وتوفير مستويات عالية من المعيشة لجميع سكانها.

بعد إطلاق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، قامت الحكومة القطرية بدراسات مستفيضة وتحليلات ومشاورات مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في الدولة؛ لتحديد المبادرات الوطنية التي من شأنها تحقيق الأهداف التي وضعت في رؤيتها. هذه العملية بلغت ذروتها في مارس ٢٠١١ مع صدور إستراتيجية قطر الوطنية للتنمية ٢٠١١–٢٠١٦، وهي وثيقة تعكس أولويات التنمية في دولة قطر، وتشكّل برنامج عمل يدفع البلاد قدماً في مجموعة من المجالات.

وضعت الإستراتيجية بالتفصيل الخطط والبرامج والمشاريع التي ينبغي أن تسعى قطر لتحقيقها في ١٤ قطاعاً بما في ذلك قطاع التعليم والتدريب، وهي مستمدة من رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وتحدد في نهاية المطاف الخطط التي تحتاج الوزارات والهيئات إلى وضعها لتنفيذ أولويات هذه القطاعات. وتأتي الروابط بين رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وإستراتيجية التنمية الوطنية القطرية والقطاعات في الشكل (١)، والذي تم نسخه من وثيقة الإستراتيجية.

الشكل (١): الروابط بين رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والإستراتيجيات الوطنية للقطاعات والوزارات

تحدد إستراتيجية التنمية الوطنية القطرية ٢١ نتيجة رئيسية لقطاع التعليم والتدريب في دولة قطر، كما هو الحال مع القطاعات الأخرى في قطر، فقد تناولت الإستراتيجية التعليم والتدريب من ناحية التوقعات بأن دولة قطر ستحتاج خلال العقود القادمة إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن اعتمادها على الغاز الطبيعي والنفط، وسوف تصبح منافساً في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وسوف تحتاج قطر لتحقيق النجاح في السوق العالمي إلى الاستمرار في القيام باستثمارات كبيرة في مجال التعليم والتدريب، لإعداد مواطنين مؤهلين وعلى استعداد لدعم الصناعة والعلوم والطب، ولكن سوف تطور مجتمعاً متماسكاً وقادراً بشكل أفضل لاتخاذ قرارات بشأن الصحة والأبوة والأمومة والزواج والمسؤوليات الاجتماعية.

الإصلاحات التعليمية الحالية

أحرزت قطر تقدماً كبيراً في خلق نظام تعليمي متطور على مستوى عالمي، وقد نفذت قطر في العقد الماضي مجموعة من الإصلاحات الشاملة، الكثير منها من خلال مبادرة "تعليم لمرحلة جديدة" التي بدأت مع تأسيس المجلس الأعلى للتعليم في عام ٢٠٠٢، فقد حولت مبادرة "التعليم لمرحلة جديدة" جميع المدارس الحكومية إلى مدارس مستقلة لتشجيع الابتكار وتحسين نتائج الطلاب، في حين تخضع في وقت واحد للمساءلة، كما تناولت مسيرة الإصلاح كفاءة المعلمين والقيادة عن طريق وضع المعايير المهنية والرخص المهنية للمعلمين. كما تم إعداد معايير المناهج الدراسية التي تهتم بأبعاد التعلم الأكاديمية وغير الأكاديمية في إطار الإصلاح؛ لضمان تعزيز إعداد مواطنين أكفاء ومؤهلين، وبالتالي عملت المبادرة على تغيير إستراتيجيات التدريس أيضاً؛ لتكون أكثر تمحوراً حول الطالب، وذلك باستخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة وإجراء البحوث العلمية.

شهد قطاع التعليم العالي في قطر أيضاً تطوراً ملحوظاً خلال العقد الماضي، فقد بدأت جامعة قطر إجراء إصلاحات طموحة في عام ٢٠٠٣ لترسيخ الاستقلال المؤسسي، والسعي للحصول على اعتماد لبرامجها، ورفع مستوى المعايير الأكاديمية، كما واصلت المدينة التعليمية التابعة لمؤسسة قطر التوسع والتقدم في إنشاء فروع لجامعات عالمية مرموقة، وأنشأت قطر أيضاً مؤسسات لتحسين فرص الحصول على التعليم العالي، بما في ذلك كلية شمال الأطلنطي في قطر، وكلية المجتمع في قطر، وقد أصبحت قطر الآن –نتيجة لهذه المبادرات– مركزاً مبتكراً ومتطوراً للتعليم العالي والبحث العلمي في منطقة الخليج.

الحاجة للتحسين المستمر

حققت قطر تحسينات كبيرة في قطاع التعليم والتدريب، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى التطوير المستمر، فتحليل الوضع الحالي لنظام التعليم يدل على أن قطر لا تزال تواجه تحديات تؤثر على العرض والطلب على التعليم والتدريب، والربط مع سوق العمل. تشمل هذه التحديات ما يلي:

١. تدني أداء الطلاب القطريين في الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية في جميع المستويات.
٢. ضعف الإدارة التربوية وضعف إعداد وتطوير المعلمين.
٣. المواءمة غير الكافية بين المناهج الوطنية واحتياجات سوق العمل.
٤. مستويات متدنية في بعض المدارس الخاصة.
٥. عدم كفاية المسارات المتعددة المطروحة بعد المرحلة الثانوية، مما أدى إلى محدودية الفرص

المتاحة للقطريين لمواصلة تعليمهم بعد المرحلة الثانوية وطوال حياتهم.

ويمكن لقطر استخدام نجاحات الإصلاح كنقطة انطلاق لإجراء مزيد من التحسينات في التعليم والتدريب. ويوفر وضع هذه الإستراتيجية فرصة لاستعراض التقدم المحرز على مستوى القطاع بشكل منهجي في كل مجال؛ للتأكد من استفادة الخطط من أفضل الممارسات الدولية، وتلبية احتياجات المجتمع القطري وتطلعات رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

الصفات المطلوبة للتعليم ونظام التدريب في دولة قطر

تُبنى مبادرات التعليم والتدريب في إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٢–٢٠١١ على إصلاحات التعليم الحالية، وتقوم على التشاور الواسع مع أصحاب المصلحة، والتحليل الحالي للإنجازات والتحديات التي تواجه قطاع التعليم والتدريب.

ولإعداد سكانها للاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، تشدد إستراتيجية التنمية الوطنية على حاجة قطر لدمج نظام التعليم والتدريب كاملاً بشكل أكثر دقة يتسم بكونه تعلماً مدى الحياة، بدءاً من التعليم في السنوات المبكرة حتى التعليم العالي وغيره من التدريب لمرحلة ما بعد الثانوية. وسيحتاج النظام إلى تشجيع واستيعاب الأفراد للانخراط في التعليم والحصول على دورات التدريب والمقررات طوال حياتهم؛ ويتمكنوا من الحفاظ على مهاراتهم الحالية والقدرة على المنافسة. التعلم مدى الحياة في حاجة إلى إشراك عناصر التعليم الثلاثة الرئيسية في قطر: الإستراتيجيات والخطط التي وضعت في إستراتيجية التنمية الوطنية القطرية تشجع التعليم العام (الروضة حتى الصف الثاني عشر)، والتعليم العالي والتعليم التقني والمهني والتدريب، وبالرغم من أن لكل مرحلة من مراحل التعليم هويتها الخاصة وتنظيمها ومهمتها، إلا أن جميع المراحل الثلاث بحاجة لتنظيم وتنسيق لعملياتها إلى درجة أكبر بكثير مما كانت عليه في الماضي، وسوف تحتاج الكثير من العمل بشكل وثيق مع أصحاب العمل لاستباق الاستجابة للطلبات الناشئة والمتطورة على اليد العاملة.

ترى إستراتيجية التنمية الوطنية القطرية أن نظام التعليم والتدريب في دولة قطر يحتاج إلى مزيد من التحسينات في الجودة وفي العدالة والشمولية وقابلية الحركة والتنقل، فالكفاءة العالية للمدرسين والمدربين والمحاضرين، والمناهج عالية الجودة لها أهمية حاسمة لنجاح كل من النتائج الأخرى. وكذلك أيضاً الجودة العالية في نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والترتيبات الإدارية، التي تحكم المؤسسات. ويتمثل التحدي في تحقيق واستدامة معايير الجودة باستمرار عبر كل

من التعليم العام والتعليم العالي والمراحل الفنية والمهنية، فمن خلال السعي بشكل صحيح يمكن لمعايير الجودة أن تحسّن أداء الطلاب، وخاصة في مجالات المعرفة الحاسمة بالنسبة لدولة قطر مثل: العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية.

تلعب المساواة والشمولية أيضاً دوراً حاسماً في نظام التعليم، الذي يهدف إلى إعداد الطلاب لاقتصاد المعرفة، فالمساواة والشمولية هي الميزات التي تحتاج جميع عناصر التعليم والتدريب إلى عرضها لتشجيع التعلم مدى الحياة، وينبغي أن يكون لأي قطري القدرة على اكتساب المهارة وتحسينها بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو العمر أو الجنس أو مرحلة الحياة المهنية.

يجب أن يتمتع التعليم والتدريب في قطر بقابلية النقل والتحويل، ويجب على الطلاب والمتدربين أن يتوقعوا أن يتم الاعتراف بدراساتهم واعتماد شهاداتهم من قِبل المؤسسات التعليمية الأخرى، وأرباب العمل، وهيئات التصديق على الشهادات في القطاعين العام والخاص وغيرها من الهيئات، كما ينبغي أن يكون للطلاب والمتعلمين مدى الحياة القدرة على الدخول أو إعادة الدخول لنظام التعليم مع الحد الأدنى من المعوقات، والانتقال من المدرسة لمكان العمل مع عقبات قليلة. وهذا التكيّف يسمح لشغل وظائف مرنة ومسارات تعليمية غير مقيدة بأية مرحلة من مراحل الحياة أو غيرها من العوامل.

وضع الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب

تم تكليف المجلس الأعلى للتعليم بتحقيق مكونات التعليم والتدريب في إستراتيجية التنمية الوطنية القطرية. وقد قام المجلس الأعلى للتعليم بواسطة فريق إدارة الإستراتيجية التابع له بوضع الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب وذلك من خلال عملية تشاور شاركت فيها هيئات المجلس والشركاء الرئيسيون الآخرون في هذا القطاع، مثل: جامعة قطر، ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وذلك بهدف تحقيق أقصى قدر من التآزر وتقليص الحدود والعقبات المؤسسية الاصطناعية. وقد تم تدوين نتائج هذه العملية التشاورية في ٢١ خطة إستراتيجية وخطط عمل مطابقة لتحقيق النتائج ٢١ الرئيسية ذات الصلة بالتعليم والتدريب، والتي تم تحديدها في إستراتيجية التنمية الوطنية القطرية. الشكل (٢) يقدم لمحة عامة للإنجازات التي يجب أن تحققها هذه الإستراتيجية.

الشكل (٢): نظرة عامة لإنجازات الإستراتيجية

تغطي الخطط الإستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب خمسة برامج، توفر معاً إستراتيجية شاملة ومتكاملة للقطاع مع التركيز على المواءمة بين التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر (K–١٢)، والتعليم المهني والتعليم العالي، واحتياجات سوق العمل.
البرامج الخمسة هي:

1. عناصر التعليم والتدريب الأساسية والمشتركة.
2. تحسين نظام التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر.
3. تحسين التعليم العالي.
4. تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني.
5. تعزيز البحث العلمي.

نورد في المقاطع التالية وصفاً لكل برنامج، والنتائج المقابلة، ومؤشرات الأداء الرئيسية، والمشاريع، تليها الفترات الزمنية للمشاريع.

وإن أحد العوامل الرئيسية لنجاح تنفيذ الإستراتيجية هو استمرارية مشاركة والتزام الشركاء وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء القطاع، فضلاً عن إشراك أصحاب المصلحة من القطاعات الأخرى والمجتمع.

التعليم والتدريب

من أجل تطوير نظام التعليم الذي يؤهل المواطنين لتحقيق تطلعاتهم، وتلبية احتياجات المجتمع في قطر والسوق العالمي لا بد من ضمان التماسك في جميع مراحل التعليم.

عناصر التعليم والتدريب الأساسية والمشتركة

من أجل تطوير نظام التعليم الذي يؤهل المواطنين لتحقيق تطلعاتهم، وتلبية احتياجات المجتمع في قطر والسوق العالمي لا بد من ضمان التماسك في جميع مراحل التعليم، فمعالجة أوجه القصور في كل مرحلة تعليم على حدة من غير المرجح أن تُحسّن بشكل أمثل أداء قطاع التعليم والتدريب. ويتواءم برنامج التعليم والتدريب الأساسي مع إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٦-٢٠١١، حيث يتناول البرنامج الهياكل والآليات المشتركة بين جميع مراحل النظام التعليمي، والتي تحتاج إلى أن تمكن من تحقيق التكامل والاستمرارية بين مراحل التعليم. وتشمل مثل هذه الهياكل والآليات صياغة خطة إستراتيجية متكاملة مدتها ١٠ سنوات في جميع المراحل، تعمل عل تعزيز الجودة والكفاءة والمساواة، وتعزز عملية تطوير نظام تعليم وتدريب مهني لجميع المهنيين في جميع مراحل التعليم؛ لتحسين فعاليتهم، ولإنشاء قاعدة بيانات شاملة تأخذ في الاعتبار الروابط القطاعية، وتعزز الشفافية، ووضع إطار مؤهلات وطني ليوائم جميع مراحل التعليم مع احتياجات سوق العمل (انظر الجدول رقم (١) أدناه).

الجدول رقم (١): العناصر الأساسية والمشتركة لبرنامج التعليم والتدريب

البرنامج: العناصر الأساسية والمشتركة للتعليم والتدريب		
المشروع	مؤشرات الأداء الرئيسية (أهداف الخطة الوطنية للتنمية)	النتيجة
1.1. وضع إستراتيجية متكاملة ومتسقة على المستوى الوطني ٢٠١٦-٢٠١١ للتنفيذ والرصد، من شأنها أن تعزز الجودة المثلى والكفاءة والشمولية في قطاع التعليم والتدريب.	• يتم وضع تنفيذ خطة إستراتيجية لمدة ١٠ سنوات (٢٠٢٢-٢٠١١) لجميع مراحل التعليم، من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاعين العام والخاص، وكذلك المجتمع المحلي. • يتم بانتظام تقييم ورصد الخطة الإستراتيجية ٢٠١٦-٢٠١١.	1. وضع خطة إستراتيجية شاملة لمدة ١٠ سنوات لقطاع التعليم والتدريب تعزز الجودة والكفاءة والشمولية.
1.2. وضع خطة إستراتيجية متكاملة للسنوات ٢٠١٧- ٢٠٢٢ لتعزيز الجودة والكفاءة والشمولية في قطاع التعليم والتدريب وفقاً لبنود رؤية قطر.		
2.1. وضع قاعدة معلومات وبيانات شاملة تدعم بشكل كامل صنع القرار والمعلومات التي يحتاجها أصحاب المصلحة في قطاع التعليم والتدريب.	• توفير قاعدة بيانات ومعلومات شاملة للتعليم والتدريب والتخطيط، تكون متاحة على الإنترنت. • يتم تطوير إطار للرصد والتقييم باستخدام قاعدة بيانات تأخذ في الحسبان الروابط المشتركة بين القطاعات. • توفير مؤشرات المبادئ التوجيهية لاتخاذ القرارات. • وضع خطة إستراتيجية للسنوات من ٢٠١٧ – ٢٠٢١.	2. توفير أدلة صالحة ومحدثة وذات مصداقية لتوفر المعلومات اللازمة لصنع القرار في قطاع التعليم والتدريب.

البرنامج: العناصر الأساسية والمشتركة للتعليم والتدريب		
المشروع	مؤشرات الأداء الرئيسية (أهداف الخطة الوطنية للتنمية)	النتيجة
3.1. تنشيط وتنويع البرامج التي تثري وتعزز القيم القطرية الوطنية والثقافة العربية والإسلامية في جميع أنحاء التعليم والتدريب، بالشراكة مع المجتمع المدني.	• يتم التصميم والبدء في برامج التعليم والتدريب المتنوعة، التي تهدف لغرس القيم الوطنية والعربية والإسلامية في الطلاب القطريين. • تتم زيادة الوعي بين الطلاب القطريين بالقيم الوطنية والعربية والإسلامية. • تتم زيادة الوعي بين الطلاب القطريين بالتراث والهوية. • يتم موائمة سلوك الطلاب في أماكن التعليم والمجتمع مع القيم القطرية والعربية والإسلامية. • تتم زيادة مشاركة الطلاب في منظمات المجتمع المدني. • تتم زيادة مشاركة الطلاب في الفعاليات الثقافية والتراثية.	3. تعزيز ودمج القيم الوطنية القطرية والثقافة العربية والإسلامية في جميع جوانب العمل في قطاع التعليم والتدريب.
4.1. وضع خطة للتطوير المهني وإدارة الأداء لكافة العاملين في قطاع التعليم والتدريب والمؤسسات المعنية بهذا القطاع، والموافقة عليها.	• تطوير القوى العاملة والتطوير المؤسساتي، وإستراتيجية إدارة الأداء للعاملين في قطاع التعليم والتدريب والمؤسسات المعنية بهذا القطاع. • تعزيز القدرات المهنية للمعلمين والقيادة وغيرهم من الموظفين في التعليم العام، من الروضة حتى الصف الثاني عشر. • تعزيز القدرات المؤسسية لتلبية الاحتياجات المتنوعة للطلاب. • وضع وتنفيذ خطة تطوير القوى العاملة المتخصصة للتدريب المهني والتقني والتعليم العالي وموظفي دعم التعليم الإضافي.	4. وضع خطة للتطوير المهني وإدارة الأداء لكافة العاملين في قطاع التعليم والتدريب والمؤسسات المعنية بهذا القطاع والموافقة عليها.
5.1. وضع منهج متكامل للقطاع من أجل الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال تعليم الطلاب والمعلمين والمدربين، وإدارة التعليم، ويشمل ثلاثة مشاريع فرعية: a.٥.١ وضع وتقديم نظام إدارة التعلم (LMS) b.٥.١ تطوير المحتوى الإلكتروني c.٥.١ تصميم وتوفير الحقيبة المدرسية الإلكترونية للطلاب	• يتم وضع وتنفيذ إستراتيجية متكاملة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء قطاع التعليم والتدريب.	5. الوصول إلى أفضل استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصفوف الدراسية في جميع أنحاء قطاع التعليم والتدريب.

البرنامج: العناصر الأساسية والمشتركة للتعليم والتدريب		
المشروع	مؤشرات الأداء الرئيسية (أهداف الخطة الوطنية للتنمية)	النتيجة
6.1. وضع وتنفيذ برنامج شامل على مستوى القطاع لتعزيز خطة تحفيز الطلاب، بما في ذلك وضع خطة الاتصالات، والتي تستهدف الآباء والأمهات والأطفال عبر مختلف أبعاد التعليم والتدريب.	• يتم إعداد وتنفيذ خطة شاملة للاتصالات لزيادة الحافز للطلاب. • ازدياد معدلات الحضور. • انخفاض معدلات التسرب. • ازدياد معدلات التخرج. • ازدياد معدلات الالتحاق بالتعليم العالي (التقدم العلمي المباشر). • ازدياد معدلات التدريب التقني والمهني والتعليم العالي. • ازدياد رضا سوق العمل. • ازدياد رضا الوالدين.	6. وضع وتنفيذ نهج شامل لتعزيز دوافع المتعلمين.
7.1. تقديم الإرشاد العلمي الذي يخدم جميع القطاعات التعليمية في قطر، وتشجيع المشاركة في خدمات تقديم الإرشاد.	تعزيز أداء الإرشاد الأكاديمي والمهني في المدارس. دمج خيارات التدريب المهني والتقني في الإرشاد المهني، وتخفيض معدلات التسرب. برامج إرشاد وظيفي مطورة تؤدي لنتيجة أفضل في التعليم والتدريب المهني والتقني (مرتبط بالنتيجة ٢٠).	7. توفير خدمات إرشاد وظيفي/مهني وأكاديمي شاملة ومتاحة في جميع مستويات التعليم والتدريب.
8.1. وضع وتنفيذ إطار المؤهلات الوطنية من أجل تحديد وبناء مسارات بديلة في النظام التعليمي وبين التعليم ومراحل العمل. 8.2. إنشاء هيئة إشراف على المعايير المهنية، تقوم على وضع وتنفيذ المعايير المهنية على المهن ذات الصلة في دولة قطر. 8.3. استناداً على المؤهلات الوطنية، يتم تحديد أوجه القصور في مسارات التعليم العالي، بحيث يتم إنشاء مسارات جديدة.	• تم تحديد وتنفيذ معايير إطار المؤهلات الوطنية بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. • تم وضع وتنفيذ نظام للمعايير المهنية للمهن ذات الصلة. • تم إنشاء هيئة للمؤهلات الوطنية. • .تم توفير مسارات مختلفة لطلاب التعليم ما بعد المرحلة الثانوية لتلبية احتياجات سوق العمل. • زيادة إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي.	8. إطار مؤهلات وطنية ومعايير وظيفية توائم بين التعليم (العالي) والتدريب واحتياجات سوق العمل وتمكّن من وضع وتنفيذ مسارات بديلة للتعليم العالي.

تحسين التعليم العام

من الضروري تحسين وزيادة فرص الحصول على التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر في قطر.

تحسين التعليم العام (من الروضة حتى الصف الثاني عشر)

من الضروري تحسين وزيادة فرص الحصول على التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر في قطر، وذلك لأن التعليم يساعد على إعداد المواطنين لتحقيق أهدافهم في الحياة، ويطور معرفتهم وكذلك مهاراتهم الاجتماعية والعمل حتى يصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع والاقتصاد الذي يزداد تنوعاً. وتتم مواءمة برنامج تحسين نظام التعليم من الروضة حتى الصف الثاني عشر مع إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٦-٢٠١١. ويهدف البرنامج إلى تحقيق ستة نتائج متعلقة بالتعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر (انظر الجدول ٢ أدناه).

وعلى وجه التحديد، فقد تم تصميم هذا البرنامج لتوفير وصول الجميع إلى مدارس ذات جودة عالية في القطاعين العام والخاص لجميع الأطفال القطريين، بما في ذلك الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة، وسوف يعتمد نظام التعليم في قطر من الروضة حتى الصف الثاني عشر المناهج الوطنية وشبكة من البرامج التي: ١) تشدد على تدريس مهارات اللغة والرياضيات والعلوم. ٢) تتواءم مع المناهج والبرامج في مؤسسات التعليم العالي والمدارس المهنية. ٣) تطور المهارات التي يمكن للطلاب استخدامها طوال حياتهم المهنية. كما سيشجع نظام التعليم من الروضة حتى الصف الثاني عشر الآباء وأفراد المجتمع على المشاركة في مدارس أطفالهم، وتطوير التعليم، وتوفير فرص للكبار لمواصلة تعليمهم الأساسي.

الجدول رقم (٢): تحسين برنامج التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر

البرنامج : تحسين التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر		
المشروع	مؤشرات الأداء الرئيسية (أهداف خطة التنمية الوطنية)	النتيجة
9.1 وضع سياسات تعليمية تشمل تعليماً إلزامياً في مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الثانوية، وذلك بهدف تحقيق معدل التحاق يصل لأكثر من ٩٥٪ في جميع مراحل التعليم من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر.	• نسبة التحاق تتجاوز ٩٥٪. • قدرة المدرسة تتوسع توافقاً مع نمو عدد الملتحقين. • مرافق مدرسية عالية الجودة. • يتم الانتهاء من خطط لتحسين نوعية التعليم في المدارس الخاصة. • معدلات الاحتفاظ والتسرب قريبة من الصفر. • مستويات الأداء تلبي المعايير الدولية. • زيادة عدد المدارس المتميزة.	9. توفير إمكانية الوصول إلى تعليم عام وخاص عالي الجودة من الروضة حتى الصف الثاني عشر.
9.2 وضع خطة للبنية التحتية لضمان قدرة جميع الأطفال على العطاء.		
9.3 تعزيز القدرات المؤسسية لتحسين نوعية التعليم في المدارس الخاصة.		
9.4 توفير الحوافز لاستقطاب وجذب المدارس المتميزة لإقامة فروع لها في قطر من خلال برنامج المدارس الأجنبية المتميزة.		

البرنامج : تحسين التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر		
المشروع	مؤشرات الأداء الرئيسية (أهداف خطة التنمية الوطنية)	النتيجة
10.1. مواءمة وتنسيق برامج وخدمات التعليم العام والتعليم العالي والتدريب المهني والتقني، ووضع آليات تغذية راجعة (الصفحة ١٨ و ١٩).	• يحقق المزيد من الطلاب المعايير الوطنية في العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية. • زيادة معدلات التخرج من المدارس الثانوية. • تقليل عدد الطلاب الذين يتم تحويلهم إلى البرامج والمساقات التأسيسية – من دون ساعات معتمدة. • زيادة الالتحاق بالمدارس القطرية في مجال التعليم العالي. • انخفاض معدل التسرب من مؤسسات التعليم العالي. • زيادة نسبة الالتحاق في التعليم العالي للقطريين الذكور. • مهارات أكثر للطلاب في الاقتصاد القائم على المعرفة. • توظيف المزيد من الطلاب.	10. توافق المناهج الدراسية الوطنية مع التعليم العالي والتدريب المهني والتقني ومهارات العمل واحتياجات الطلاب الفردية.
10.2. تحسين اتساع وجودة المناهج الدراسية الوطنية، وموارد وبرامج التعلم لتلبية احتياجات التعلم المختلفة لجميع الطلاب، بما في ذلك المهارات التعليمية والعمل اللازمة لتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم.		
11.1. يتم تحقيق هذه النتيجة الإستراتيجية من خلال المشاريع ١.٤ و ٢.١٠	• يتم تطوير مواد دعم المناهج الدراسية بما في ذلك المبادئ التوجيهية للتربية البدنية للطلاب ذوي الإعاقة. • يتم اعتماد جميع معلمي التربية البدنية.	11. وضع مناهج للتربية البدنية تضم مبادئ إرشادية للطلاب ذوي الإعاقة ومنح مؤهلات لمعلمي التربية البدنية.
12.1. تحسين نظام التعليم المتخصص؛ لضمان توفير تعليم عالي الجودة لطلاب احتياجات دعم التعليم الإضافي.	• زيادة حصة المدارس المجهزة بالبنية التحتية للطلاب ذوي الإعاقة بنسبة ٨٠٪. • زيادة قدرة المؤسسات المتخصصة وعدد المختصين القطريين القادرين على العمل مع الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. • الطلاب ذوو الاحتياجات دعم التعليم الإضافي قادرون على: ١) تحقيق إمكاناتهم كمتعلمين مدى الحياة. ٢) أن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع. ٣) أن يكونوا مؤهلين للحصول على فرص عمل.	12. توفير خيارات تعليمية مناسبة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

البرنامج : تحسين التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر		
المشروع	مؤشرات الأداء الرئيسية (أهداف خطة التنمية الوطنية)	النتيجة
13.1. تصميم وتنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز نظرة الطلاب لبيئة العمل، وتعزيز العلاقة بين المدرسة وسوق العمل.	• تصميم وتنفيذ مبادرات تهدف لتعزيز تعرض الطلاب لبيئة العمل.	13. تقديم خيارات خلال الدراسة تهدف إلى تعريض الطلاب لبيئات العمل المستقبلية وزيادة الوعي بالمهارات المطلوبة.
14.1. تعزيز مشاركة المجتمع المحلي وأولياء الأمور في المدارس.	• زيادة الاتصال بين المدارس وأصحاب المصلحة. • رضا الوالدين مع زيادة مشاركتهم في المدارس. • يتم توفير معلومات عن المدارس والطلاب لأولياء الأمور. • مشاركة أكبر لأصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات قطاع التعليم والتدريب.	14. تحسين مشاركة المجتمع وأولياء الأمور في التعليم من الروضة حتى الصف الثاني عشر.
14.2. تعزيز قدرة الوالدين على المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن تعليم أبنائهم.		
14.3. زيادة وعي أصحاب المصلحة ومشاركتهم في وضع سياسات وإستراتيجيات قطاع التعليم والتدريب.		
15.1. تحسين وتوسيع نطاق برامج التعليم الأساسي للبالغين، بما في ذلك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، وتوفير مسارات مكافئة.	• زيادة قدرة وتنوع مؤسسات تعليم الكبار. • زيادة عدد برامج مشاركة الكبار (مقارنة مع خط الأساس الذي سيتم إنشاؤه). • انخفاض معدلات المهارة الحسابية بين الكبار.	15. إعداد مجموعة واسعة من برامج التعليم الأساسي للكبار.

تحسين التعليم العالي

المهام الأساسية للتعليم العالي هي تحسين مواهب الطلاب وقدراتهم، وتطوير معرفة ومهارات الطلاب التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل.

تحسين التعليم العالي

المهام الأساسية للتعليم العالي هي تحسين مواهب الطلاب وقدراتهم، وتطوير معرفة ومهارات الطلاب التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل، ودعم احتياجات وتطلعات المجتمع. وتم تصميم هذا البرنامج لتحسين قدرة مؤسسات التعليم العالي في إعداد الطلاب للمشاركة في اقتصاد المعرفة. وعلى وجه التحديد، صُمم هذا البرنامج لمواءمة برامج التعليم العالي الحالية والدورات التدريبية لاحتياجات سوق العمل، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس القطرية في دورات الاقتصاد القائم على المعرفة، ويؤكد البرنامج أيضاً على مهمة الخدمة العامة في مؤسسات التعليم العالي.

الجدول رقم (٣): تحسين التعليم العالي

البرنامج : تحسين التعليم العالي		
المشروع	مؤشرات الأداء الرئيسية (أهداف خطة التنمية الوطنية)	النتيجة
16.1. زيادة نسبة الطلاب الذين يتخرجون من برامج تعليم عالي الجودة، ترتبط مع احتياجات الاقتصاد القائم على المعرفة.	• زيادة نسبة الطلاب المتخرجين من ذوي المؤهلات اللازمة في الاقتصاد القائم على المعرفة إلى ٧٠٪. • استناداً إلى الدراسات الأساسية، يتم وضع أهداف من أجل: ○ خفض عدد المتسربين من التعليم العالي. ○ زيادة عدد الطلاب المؤهلين للاقتصاد القائم على المعرفة. ○ زيادة نسبة تسجيل القطريين في التعليم العالي. ○ زيادة إجمالي نسبة التحاق الطلاب القطريين الذكور بالتعليم العالي. ○ زيادة رضا الأسر وسوق العمل. ○ زيادة توظيف الاقتصاد القائم على المعرفة.	16. إعداد وتهيئة الطلاب للاقتصاد القائم على المعرفة من خلال برنامج عالي الجودة للتعليم العالي.
17.1. تعزيز التفاعل بين المجتمع ومؤسسات التعليم العالي.	• زيادة تفاعل المجتمع مع مؤسسات التعليم العالي.	17. دعم احتياجات وطموحات قطر من خلال زيادة مستوى التفاعل مع مؤسسات التعليم العالي.

تعزيز التعليم والتدريب

تقوم برامج مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني على إعداد الطلاب بشكل مباشر للأنشطة المهنية.

تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني

تقوم برامج مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني على إعداد الطلاب بشكل مباشر للأنشطة المهنية، وبسبب دورها، فإنه من الأهمية بمكان أن تقدم هذه المؤسسات برامج ودورات تدريبية ذات جودة عالية، فضلاً عن مسارات مختلفة في العمل من أجل تلبية احتياجات سوق العمل. ويتواءم برنامج تحسين التدريب المهني والتقني مع إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٦-٢٠١١، وقد تم تصميم هذا البرنامج لتحقيق ثلاثة نتائج تتعلق بالتعليم المهني (انظر الجدول ٤ أدناه). وسيقوم البرنامج برفع سمعة مؤسسات التعليم المهني، بحيث تعتبر هذه المؤسسات من قبل الجمهور مركزاً رئيسياً للوظائف المهنية، وبالتالي زيادة الالتحاق بالمدارس القطرية. كما سيقوم البرنامج أيضاً بوضع إطار تنظيمي لمواءمة التعليم والتدريب المهني والتقني مع قطاع التعليم واحتياجات سوق العمل، ووضع آليات لضمان الجودة. وسيعمل البرنامج على تطوير المسارات المختلفة لتوسيع فرص التعليم للطلاب الذين لا يستطيعون دخول الجامعات مباشرة، بينما يلبي في الوقت نفسه احتياجات سوق العمل.

الجدول رقم (٤): برنامج تعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني

تعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني		
المشروع	**مؤشرات الأداء الرئيسية (أهداف خطة التنمية الوطنية)**	**النتيجة**
18.1. تأسيس إما جهاز للإشراف على التعليم والتدريب التقني والمهني ككل، أو جهازان منفصلان للإشراف على: (١) المهام الرئيسية والتنسيق مع سوق العمل. (٢) ضمان الجودة. 18.2. تحديد وتنفيذ نظم ضمان جودة متعلقة ببرامج التعليم والتدريب التقني والمهني، متضمنة اعتماد البرامج وترخيص واعتماد المؤسسات التعليمية.	• يتم تطوير وتنفيذ نموذج تنظيمي للتعليم الفني والتدريب المهني والتقني. • يتم تحديد وتطبيق نظام لضمان الجودة لبرامج مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني. • يتم تعريف واعتماد إطار وطني وخطة للتعليم الفني والتدريب المهني.	18. تحديد إطار عام واعتماد خطة لتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني، بحيث يكون ذا جودة عالية ومناسباً، ويمكن إدارته بشكل جيد، وتشمل نموذجاً تنظيمياً من شأنه دعم عملية تطوير إمكانيات نظام التعليم والتدريب التقني والمهني.
19.1. تطوير برامج تعليم وتدريب تقني ومهني مختلفة تلبي احتياجات سوق العمل. 19.2. وضع نموذج لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتقديم المزيد من عروض التطوير للتعليم الفني والتدريب المهني، وإقامة بعض الشراكات الأولى وفقاً لهذا النموذج.	• يتم وضع وتنفيذ خطة لمواءمة برامج التعليم والتدريب المهني والتقني مع احتياجات سوق العمل. • يتم وضع نموذج شراكة مع أرباب العمل في كافة القطاعات مقبول من جميع الأطراف المعنية. • يتم تأسيس أول شراكة مع أرباب العمل في كافة القطاعات وفقاً للنموذج. • يتم تأسيس شراكة ثانية مع أرباب العمل في كافة القطاعات.	19. وضع برامج ونتائج تعليم وتدريب تقني ومهني متوائمة مع احتياجات المجتمع القطري وسوق العمل.
20.1. زيادة الوعي والمشاركة في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني.	• تحسين المعلومات والتصورات حول برامج التعليم والتدريب التقني والمهني (مرتبط بالنتيجة رقم ٧ والإرشاد الوظيفي، ومع النتيجة رقم ١٣ بيئة العمل المستقبلية).	20. تحسين النظرة لبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني من أجل زيادة الالتحاق وإعداد القطريين بطريقة أفضل للقوة العاملة

تعزيز البحث العلمي

استثمرت قطر في الآونة الأخيرة قدراً كبيراً من الموارد في البحث والتطوير.

تعزيز البحث العلمي

تقوم مؤسسات التعليم العالي بمهمة إجراء البحوث العلمية لإنتاج المعرفة، وقد استثمرت قطر في الآونة الأخيرة قدراً كبيراً من الموارد في البحث والتطوير، وتم توفير بنية تحتية متميزة للبحث العلمي لاستقطاب الباحثين المحتملين، وبناء شراكات مع الجامعات والمؤسسات التجارية، كما تم تصميم هذا البرنامج؛ للمساعدة في استخدام هذه الموارد على نحو فعال من خلال وضع إستراتيجية وطنية لتحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية للبحث العلمي.

الجدول (٥): تعزيز برنامج البحوث العلمية

البرنامج : تعزيز البحث العلمي		
المشروع	**مؤشرات الأداء الرئيسية (أهداف خطة التنمية الوطنية)**	**النتيجة**
21.1. وضع إستراتيجية وطنية وخطة لتحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية للبحث العلمي والتطوير في قطر.	• يتم وضع إستراتيجية وطنية تحدد المجالات ذات الأولوية للبحث العلمي والتطوير. • تتم زيادة عدد مطبوعات البحوث العلمية وبراءات الاختراع.	21. تعزيز إنتاجية وفعالية نظام البحث العلمي.